

افتراض الذنب

الاستخدام المفرط عالميا للاحتجاز ما قبل المحاكمة

الملخص التنفيذي



OPEN SOCIETY
JUSTICE INITIATIVE

المجتمع المنفتح. مبادرة العدالة

الملخص التنفيذي والتوصيات

يتعرض ما يزيد عن ١٤ مليون شخص سنويا للاستعمال المفرط والتعسفي من خلال احتجازهم دون محاكمة بالرغم من ان ذلك يعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الانسان. وبالرغم من قوة وصلابه المبدأ القانوني القائم على ان المتهم بريء حتى تثبت إدانته، الا ان هناك انتهاكا واسعا لهذا الحق في العديد من الدول حول العالم، نامية ومتقدمة على حد سواء، حيث غالبا ما تحدث هذه الانتهاكات دون التطرق اليها او ملاحظتها. هناك بعض الحقوق المعترف فيها بشكل واسع من الناحية النظرية ولكنها تتعرض لانتهاك مستمر من الناحية العملية. لذلك من الإنصاف القول بأن التفاوض الدولي عن الاستعمال المفرط للاحتجاز ما قبل المحاكمة يشكل أحد أكبر الازمات الحقوقية في الوقت الحالي.

بما أن فرضية البراءة هو اعتقاد دولي، فمن المفترض ان يكون احتجاز المعتقلين لحين تقديمهم للمحاكمة امرا نادر الحدوث بصفة عامة. ولكن تقوم العديد من السلطات القانونية في العالم بانتهاك المبدأ الذي يقضي باستعمال اسلوب الاحتجاز قبل المحاكمة بشكل اضطراري وكملأذ أخير، وأصبح الاحتجاز قبل المحاكمة هو الأساس المعمول به في منظومة العدالة الجنائية.

يوجد في اماكن الاعتقال شخص بريء ضمن كل ثلاثة أشخاص محتجزين، كما يفوق عدد المحتجزين قبل تقديمهم للمحاكمة في بعض الدول عدد المدانين في السجون، حيث وصل عددهم حاليا إلى ٢,٣ مليون شخص في العالم، مع العلم ان هذا العدد هو وفقا للمصادر الرسمية حيث تتجاهل عشرات الآلاف من المحتجزين في أقسام الشرطة. من المهم الاشارة الى انه من شأن تخفيض أعداد المحتجزين ما قبل المحاكمة أن يخفف من اكتظاظ السجون وانتشار الأمراض والفقر ويحفز من التنمية.

في كل عام تقريبا يتم احتجاز ما يقارب ١٥ مليون شخص تمهيدا لتقديمهم للمحاكمة، حيث يتم احتجاز بعضهم لفترة تمتد لأيام أو أسابيع بينما يحتجز العديد منهم لأشهر وحتى لسنوات بانتظار يوم مثولهم أمام المحكمة. بالرغم من ان منظومة العدالة الجنائية التي اعتمدت من قبل مجلس الدول الأوروبية هي الأكثر تقدما عالميا، إلا أنه يصل متوسط فترة الاحتجاز فيها إلى ما يقارب نصف السنة. يقضى ما يقارب ٢,٣ مليون محتجز قبل المحاكمة حول العالم مدة تقدر بحدود ٦٦٠ مليون يوم في الحجز، وهو خسارة مروعة للقدرات البشرية وتمثل تكلفة كبيرة على الدول ودافعي الضرائب والعائلات والمجتمعات. إن غالبية المحتجزين قبل المحاكمة هم من الفقراء والمهمشين اقتصاديا وسياسيا، حيث لا يملك الفقير والضعيف المال اللازم لتعيين محامي أو لدفع كفالة (ضمان) أو رشوة التي تعد من الأدوات المستخدمة في العديد من المنظومات العدلية لضمان إطلاق سراحهم قبل المحاكمة، كما يفترق هؤلاء الفقراء والمهمشون في العديد من المناطق إلى العلاقات الاجتماعية والسياسية ووسائل التأثير لتسهيل الإفراج عنهم تمهيدا لمحاكمتهم في العديد من المناطق.

تزيد نسبة المحتجزين ما قبل المحاكمة من الأقليات العرقية والأجانب في المنظومات العدلية بشكل كبير، مثل الداليت (المنبوذين) في جنوب آسيا والسكان الأصليين في أستراليا وكندا والأقليات العرقية في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تفوق نسبة المحتجزين منهم نسبتهم إلى اجمالي السكان، كما تزيد احتمالات حدوث مخاطر احتجاز ما قبل المحاكمة بنسب غير متكافئة للمصابين بأمراض عقلية ومحدودي الثقافة.

في نهاية المطاف، يطلق سراح الكثير من المحتجزين ما قبل المحاكمة بدون محاكمتهم، أو تبرأ ساحتهم بعد أن تتم محاكمتهم، وبينما يتم إدانة الكثير منهم إلا أنهم في النهاية يحصلوا على حكم غير تنفيذي على مخالفة بسيطة أوفد يحكم عليهم بالسجن لمدة تقل عن المدة التي أمضوها بالفعل في الاحتجاز.

في إنجلترا وويلز؛ يتم تبرئة أكثر من نصف المحتجزين ما قبل المحاكمة في النهاية أو يحصلوا على حكم غير تنفيذي، نظراً لأن المنظومات العدلية فيها تستخدم نظام الاحتجاز ما قبل المحاكمة بصورة نادرة نسبياً، كما أن نسبة المحتجزين من الأحداث ما قبل المحاكمة الذي يحصلون على حكم غير تنفيذي أو تتم تبرئتهم هي نسبة عالية بل حتى تفوق النسبة لدى المحتجزين البالغين. في بوليفيا وليبيريا، بينما تتراوح فيها نسبة المحتجزين ما قبل المحاكمة ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من إجمالي عدد المساجين، إلا أن عدداً قليلاً من المحتجزين تتم إدانتهم بجريمة تتضمن حكماً بالسجن.

هنالك أوضاع يكون فيها إجراء الاحتجاز ما قبل المحاكمة له ما يبرره، مثل وجود مخاوف بقيام المحتجز حال إطلاق سراحه بارتكاب جريمة، تهديد أحد الشهود أو اللجوء للفرار، ولكن هذه الأسباب لا تسري على معظم المحتجزين ما قبل المحاكمة، حيث أن الغالبية العظمى منهم لا يشكلون تهديداً على المجتمع ويمكن إطلاق سراحهم بشكل آمن تمهيداً لمحاكمتهم، فالأمر ببساطة، هو أنه لا يجب احتجازهم قبل المحاكمة.

ومن المفارقات القاسية، أن كثيراً من السلطات القضائية تعامل المحتجزين ما قبل المحاكمة بطريقة أكثر سوءاً من طريقة معاملة السجناء المدانين، حيث يوضع المحتجزين في مقار الاحتجاز في أقسام الشرطة لفترات طويلة من الزمن وهي غير مجهزة بما يتلاءم مع إجراء الاحتجاز لفترات زمنية طويلة، حيث تكون مكتظة عموماً وتعاني من ظروف قاسية. تعامل أنظمة السجون المحتجزين ما قبل المحاكمة كسجناء مؤقتين وعرضيين وبالتالي توفر لهم القليل من المصادر الضرورية؛ مثل الطعام والأسرة والعناية الصحية والتمارين الرياضية بالمقارنة مع ما يتم توفيره للسجناء المحكوم عليهم. عادة ما يتم توزيع السجناء المدانين إلى مرافق بإجراءات أمنية منخفضة، متوسطة أو مرتفعة، كما يتم عادة وضع المحتجزين ما قبل المحاكمة بسبب سرقة صغيرة في نفس المرافق التي يوضع فيها مسجونين آخرون بسبب جريمة عنف خطيرة. يواجه المحتجزون ما قبل المحاكمة مخاطر كبيرة ناجمة عن عدم القيام بفصلهم بناءً على العمر والجنس، حيث تقوم كثير من المنظومات العدلية باحتجاز الأحداث مع البالغين قبل تقديمهم إلى المحاكمة، وذلك خاصة في مقار الاحتجاز في أقسام الشرطة، وفي بعض المناطق يتم احتجاز النساء مع الرجال.

في الدول فقيرة الموارد تحديداً، غالباً ما يتم احتجاز الأفراد قبل المحاكمة مع المساجين المدانين مما يعرض المحتجزين للتعامل مع ثقافة أخرى شديدة الإجرام تشهد فيها الحياة اليومية أعمال العنف والاعتداء وتسيطر عليها عصابات إجرامية، وكما يعاني المحتجزون ما قبل المحاكمة أكبر معاناة في مثل هذه السجون وغالباً ما يتم حرمانهم من الطعام، السرير، البطانيات، الملابس وغيرها من الضروريات.

تخدم الظروف السيئة التي تتاح للمحتجزين قبل المحاكمة أهداف محددة، حيث أن المنظومات العدلية والشرطة والنيابة العامة تستخدم فترة الاحتجاز قبل المحاكمة كوسيلة للحصول على اعترافات من المحتجزين تؤدي إلى إدانتهم. إن العديد من السلطات تتفاوض عن الأوضاع الرثة التي يعاني منها المحتجزون قبل المحاكمة لتكون أداة تدفع بالمحتجزين لتجريم أنفسهم أملاً في الحصول على حكم مع وقف التنفيذ أو نقلهم إلى سجن آخر يتمتع بظروف أفضل. في بعض الأماكن، يتعرض المحتجزون لما قبل المحاكمة بشكل منتظم إلى الاعتداء والتعذيب لدفعهم إلى الاعتراف بالتهمة الموجهة ضدهم. يمكن للمساعدات المقدمة من الجهات المانحة الدولية بهدف تعزيز تطبيق القانون، أن يكون لها دور في زيادة عمليات الاحتجاز العالمي ما قبل المحاكمة بدل أن يكون لها دور في معالجة هذه الظاهرة.

نموذج للإطار الزمني لعملية الاحتجاز ما قبل المحاكمة والنتائج المترتبة عليها



افتراض الذنب: الاستخدام المفرط عالمياً للاحتجاز ما قبل المحاكمة

تساهم الظروف السيئة التي يعاني منها المحتجزون ما قبل المحاكمة وارتفاع خطر تعرضهم إلى التعذيب والاعتداء وعدم التأكد من نتائج المحاكمات التي سيقدمون إليها في زيادة نسبة إصابتهم بمشاكل الصحة العقلية، حيث أنه وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، ترتفع نسبة الانتحار بين المحتجزين قبل تقديمهم للمحاكمة بمعدل ثلاثة أضعاف تلك النسبة المسجلة لدى السجناء المدانين.

لا يلحق الضرر فقط بالمحتجزين جراء الإفراط في عمليات الاحتجاز التعسفية قبل المحاكمة، بل يمتد أثره ليشمل عائلاتهم، مجتمعاتهم ودولهم، حيث يهدد الاستخدام المفرط للاحتجاز ما قبل المحاكمة الصحة العامة، يغذي من أعمال الفساد، يقوض من سيادة القانون ويعيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

توفر السجون بيئة ناقلة ومساعدة على انتشار الأمراض المعدية وعلى تفاقم المشاكل الصحية الحالية للمحتجزين لما قبل المحاكمة ولكل من يتواصل معهم بعد إطلاق سراحهم، وتشمل هذه الأمراض المعدية السائدة في مرافق الاحتجاز قبل المحاكمة فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) ومرض الإيدز (AIDS) والتهاب الكبد الوبائي والسل نتيجة لعدم توفر خدمات الرعاية الصحية الملائمة. لهذا السبب، وصف أحد الخبراء عملية الاحتجاز ما قبل المحاكمة بأنها "عقوبة الإعدام".

بالإضافة إلى انتشار الأمراض نتيجة للاحتجاز ما قبل المحاكمة، تنتشر أعمال الفساد. في الحقيقة، يعزز كل من الاحتجاز المفرط قبل المحاكمة وأعمال الفساد كل من منهما الآخر. تلقى مرحلة الاحتجاز قبل المحاكمة فحصاً وتدقيقاً أقل من تلك التي في المرحل اللاحقة من إجراءات العدالة الجنائية، حيث يكون هنالك حرية تصرف أكثر للجهات الفاعلة المساعدة والأقل أجراً في المنظومة العدلية. نظراً لعدم خضوعهم للمساءلة، يمكن أن تقوم الشرطة والمدعين العامين والقضاة باعتقال، احتجاز، وإطلاق سراح الأفراد بناء على قدرة المحتجزين على دفع الرشوة. يعمل هذا الاعتداء التعسفي للسلطة على تدمير مصداقية نظام العدالة وتقويض سيادة القانون بشكل عام، الأمر الذي قد يؤدي إلى إضعاف الحاكمية الرشيدة بشكل عام.

تعيق عملية الاحتجاز قبل المحاكمة إلى حد كبير من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تشكل ضرراً كبيراً على الطبقة الفقيرة على وجه الخصوص. لا ينحصر تأثير إجراء الاحتجاز قبل المحاكمة على نسبة كبيرة من الفقراء وعائلاتهم بل يمتد تأثيره ليشمل النواحي المالية على نطاق أوسع، حيث لا يستطيع المحتجزين بطبيعة الحال الحصول على دخل وقد يفقدوا أعمالهم نتيجة الاحتجاز، مما يؤدي إلى معاناة عائلاتهم من صعوبات اقتصادية نتيجة لعدم حصولهم على الدخل وتكبدهم مصاريف الزيارة والاحتفاظ بالمحتجزين التي قد تشمل أيضاً المصاريف الطبية والرشوة. لا تتحمل الدولة فقط التكاليف المباشرة (مثل بناء السجن والحراسة) المرتبطة بسجن شخص يجب أن يفترض براءته إلى أن تثبت إدانته، ولكنها تخسر أيضاً مساهماته الاقتصادية (مثل الضرائب المدفوعة) الذي كان من الممكن أن يوفره المحتجز في حال لم يتم احتجازه تمهيداً لمحاكمته.

تقريباً، يمكن لأي دولة في العالم أن تستفيد مادياً وبشكل كبير من تقليل نسبة المحتجزين قبل المحاكمة، حيث ينفق دافعو الضرائب في أوروبا حوالي ١٨ مليار دولار أمريكي سنوياً على نفقات السجن وإدارة المحتجزين قبل المحاكمة. في الولايات المتحدة، تتجاوز معدل تكلفة احتجاز الحدث سنوياً رسوم الدراسة السنوية في جامعة هارفارد. لذلك فإن العمل على تخفيض نسبة المحتجزين قبل المحاكمة سيؤدي إلى خفض التكاليف الحكومية بشكل كبير بما يمكنها من الاستفادة من هذه الاموال واستثمارها في التعليم والخدمات المجتمعية أو استخدامها مباشرة في مكافحة الجريمة، في



حال اقتضت الضرورة لذلك، من خلال تعيين المزيد من ضباط الشرطة أو تحسين معداتهم المستخدمة. يترتب على الإفراط في استخدام الاحتجاز قبل المحاكمة تكاليف مجتمعية تمتد تأثيرها للمستقبل، نظراً لأن البيئة السائدة في معظم السجون هي ذات طبيعته إجرامية، فانها بالتالي تشكل أرضاً خصبة لنمو الجرائم، إضافة إلى الأذى النفسي الذي يلحق بالأشخاص المحتجزين والذي يزيد من الصعوبات التي تواجههم بعد الإفراج عنهم والذي يزيد من صعوبة مقدرتهم على العيش بصورة طبيعية ومنتجة وغالباً ما يقوموا بارتكاب جريمة أخرى.

تشير الدراسات انه في حال تم اعتقال الشخص لمرة واحدة، فإن هذا يزيد من نسبة تعرضه للاعتقال مرة أخرى. يمكن أن يمتد أثر الضرر الذي يتعرض له المحتجزين قبل المحاكمة إلى الاجيال المتعاقبة؛ من حيث الآثار السلبية التي تؤثر على أطفالهم، وزيادة نزوعهم إلى العنف وغيرها من السلوكيات المعادية للمجتمع، وزيادة احتمال معاناتهم من القلق والاكتئاب، وتدني نسبة الانخراط في المدارس، وزيادة احتمال دخولهم للسجن يوماً ما.

تشير الأضرار المتعددة الناجمة عن الإفراط في الاحتجاز ما قبل المحاكمة إلى وجود حاجة ملحة للإصلاح، إلا أنه بادئ ذي بدء لا بد من فهم أسباب هذا الإفراط في الاستخدام التعسفي للاحتجاز قبل المحاكمة. لماذا يوجد عدد كبير من المحتجزين ممن تفترض براءتهم؟ من الواضح وجود فجوة كبيرة بين الحقوق (افتراض براءة المتهم) وبين واقع الحال (عمليات الاحتجاز الكثيرة والتعسفية لأشخاص لم تثبت إدانتهم)، حيث يوجد لدى عدد كبير من الدول قوانين غامضة تسمح بتنفيذ عمليات الاحتجاز ما قبل المحاكمة وقد فشلت في حماية مبدأ افتراض البراءة، بينما يوجد لدى دول أخرى قوانين سيئة تتجاهل مبدأ افتراض البراءة. تفتقر بعض المنظومات العدلية إلى المصادر اللازمة للعمل في نظام عادل وفعال للعدالة الجنائية، بينما قد تتعرض منظومات عدلية أخرى إلى التحريف بسبب أعمال الفساد أو وجود مخاوف من أن تكون في وضع متساهل مع الجريمة.

لحسن الحظ، يمكن القيام بإصلاحات إيجابية. على سبيل المثال؛ أظهرت السياسات التقدمية المترابطة في كل من فنلندا وسنغافورة، بأنه يمكن الحد من الاستخدام غير الضروري للاحتجاز قبل المحاكمة، بينما في نيوزيلاند وجنوب أفريقيا، كان لاستخدام آليات حل النزاع المجتمعي وفرض العقوبات البديلة دور في تخفيض عدد المحتجزين، في حين أظهرت بعض التدخلات شبة القانونية في ملاوي وسيراليون - من ضمن الدول الأكثر فقراً في العالم - إمكانية إطلاق المحتجزين قبل المحاكمة بالسرعة الممكنة بالرغم من كونها من الدول التي تكون فيها أعداد المحامين قليلة، بينما يكون من واجب المحامين الذين تم توفيرهم في أقسام الشرطة في نيجيريا والمملكة المتحدة العمل على إطلاق سراح المحتجزين قبل المحاكمة في مراكز الشرطة، وأظهرت نتائج خدمات تقييم حالات الاحتجاز قبل المحاكمة في استراليا والمكسيك بأنه لا يرجح قيام المحتجزون بالفرار أو ارتكاب جريمة عنف في حال تم اطلاق سراحهم قبل موعد مثلهم للمحاكمة، هذا وقد عملت القوانين الجديدة في تشيلي وألمانيا على زيادة استخدام الإجراءات البديلة للاحتجاز قبل المحاكمة واثبتت نجاحها. أما في ليبيريا والهند فان برنامج «المحاكم في السجون» والتي تهدف إلى الاستماع إلى طلبات الإفراج بالكفالة من أجل الاسراع باجراءات الافراج السريع عن المتهمين الذين تم احتجازهم بأمر من المحاكم الاعتيادية، والتي عادة ما تكون تعاني من الاكتظاظ. يمكن لمثل هذه المعايير السابقة أن تطبق في منظومات عدلية أخرى حول العالم، مما سيخفف من مشاكل الاحتجاز التعسفي والمفرط قبل المحاكمة في جميع أنحاء العالم.

ينتشر الاستخدام المفرط للاحتجاز قبل المحاكمة على نطاق عالمي واسع وهو مؤذي بشكل كبير، إلا أنه كثيراً ما يتم التغاضي عنه مع أنه يشكل خرقاً لحقوق الإنسان. فيما يلي التوصيات التي قدمت لمعالجتها.

التوصيات

إلى المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية:

◀ دعوة الحكومات الوطنية للالتزام بالمعايير والقواعد الدولية والإقليمية واحترامها فيما يتعلق باستخدام وظروف عمليات الاحتجاز قبل المحاكمة على وجه الخصوص، حتى تركز في

مساعداتها التقنية وجهود الإشراف على التطبيق الفعلي والمستدام للحقوق على المستوى الوطني بناءً على ممارسات العدالة للاحتجاز قبل المحاكمة.

- ◀ تقديم الدعم لعمليات الإحصاء الدقيقة عن ممارسات الاحتجاز التعسفي قبل المحاكمة من قبل المنظومات العدلية في جميع أنحاء العالم. ويجب ان يشمل ذلك البيانات المتعلقة بالاستخدام الاستثنائي أو المتكرر لعمليات الاحتجاز قبل المحاكمة، عدد المحتجزين للذين ينتظرون المحاكمة في مراكز الشرطة او مقر الاحتجاز، مدة الاحتجاز قبل المحاكمة والتزام الاشخاص المتهمون بشروط إطلاق سراحهم قبل تقديمهم للمحاكمة.
- ◀ توثيق وتبادل الممارسات الجيدة للحد من الاستخدام التعسفي والمفرط للاحتجاز قبل المحاكمة، ويجب أن تكون عملية المشاركة المعرفية مكتملة للمساعدات المقدمة على المستوى الوطني ضمن سياق معين ومتابعتها وتوثيقها لتعزيز المعرفة على المستوى الوطني حول الجهود المستمرة لتحسين العدالة خلال الاحتجاز قبل المحاكمة بالإضافة إلى تنفيذ تدخلات مشابهة في مناطق أخرى.
- ◀ تعزيز نماذج إصلاح العدالة الجنائية المعنية بمرحلة ما قبل المحاكمة في إجراءات العدالة الجنائية، ويجب ان تتضمن تلك النماذج مكافحة الجريمة على أقل تقدير بالإضافة إلى برامج بديلة للاحتجاز قبل المحاكمة يكون من شأنها تخفيض عدد المحتجزين في نظام العدالة الجنائية؛ الآليات التي تقدم العون القانوني أو المساعدات للأشخاص المتهمين مباشرة بعد القبض عليهم؛ بدائل قانونية بإمكانيات ملائمة تكون بديلاً للاحتجاز قبل المحاكمة، حرية التصرف القضائي الكامل للإفراج عن الأشخاص المتهمين الذين ينتظرون المحاكمة بغض النظر عن التهمة (التهم) الموجهة ضدهم؛ بالإضافة إلى تنفيذ المراجعات العدلية الدورية للحالات السابقة التي تم فيها الاحتجاز قبل المحاكمة.
- ◀ يجب ان تمنح قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تفويضاً للعمل الميداني مع منحها التفويض لإجراء التقييم لأوضاع الاحتجاز قبل المحاكمة في الدول التي تعمل فيها أو دعم الجهود الحكومية في هذا المجال.
- ◀ يجب تكليف الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللجنة الانسانية والثقافية و/ أو اللجنة القانونية بإعداد تقرير وإجراء مناقشة موضوعية للاستخدام العالمي المفرط للاحتجاز قبل المحاكمة وتنفيذ تدخلات إصلاحية لمعالجة هذه المشكلة.
- ◀ يجب على مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التأكد خلال القيام بالمراجعة العالمية الدورية من أن التقارير ووجهات النظر والتوصيات الصادرة من الأجهزة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات ذات الصلة بعمليات الاحتجاز قبل المحاكمة وما يتعلق بها من مشاكل يتم تطبيقها في كل من الدول ضمن المراجعة العالمية الدورية.

الى الجهات المانحة ووكالات التنمية:

- ◀ شمول اصلاح عملية الاحتجاز قبل المحاكمة ضمن أي استراتيجية لإصلاح العدالة الجنائية، بدعم من تمويل الجهات المانحة. يجب ان يغطي ذلك التمويل أعمال التقييم لتحديد الدوافع الكامنة وراء الاستخدام المفرط والمتعسف للاحتجاز قبل المحاكمة، وتحديد نقاط التدخل لتحسين ممارسات الاحتجاز قبل المحاكمة يومياً.
- ◀ الاستثمار في إصلاح عملية الاحتجاز قبل المحاكمة على نحو شامل ومستدام. يكون للتدخلات طويلة الاجل التي تعالج التحديات المتعددة التي تؤثر على عملية الاحتجاز قبل المحاكمة معاً مع العدالة، فرص أكبر للنجاح. مثل هذه الاستثمارات يجب ان تشمل جهود الإشراف والتوثيق لرفع مستوى التعلم من التدخلات السابقة وتعزيز الالتزام السياسي والعملي طويل الاجل

واستدامته على المستوى الوطني لتحسين ممارسات الاحتجاز قبل المحاكمة في النظم العدلية.

◀ زيادة الدعم المقدم والمساعدات التنموية لإصلاح عملية الاحتجاز ما قبل المحاكمة من خلال ربط التحسن في الممارسات العدلية مع تراجع اعمال الاحتجاز قبل المحاكمة لضمان الحقوق بالإضافة إلى رعاية المحتجزين وتقديم منافع اجتماعية على نطاق اوسع مثل مكافحة التعذيب والفساد، تحسين الصحة العامة، وتحسين اداء أنظمة العدالة الجنائية.

إلى الحكومات الوطنية:

◀ تحديث الإطار القانوني وما يتعلق به من ممارسات مؤسسية تتعلق بالاحتجاز قبل المحاكمة لجعلها متوافقة مع القانون المطبق. يمكن ان يشمل ذلك إبطال القوانين والممارسات التي تتطلب الاحتجاز قبل المحاكمة للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم معينة؛ انشاء وتمويل المساعدة القانونية رفيعة المستوى وتوفيرها للمحتجزين بأسرع وقت ممكن بعد احتجازهم؛ الطلب من أعضاء النيابة العامة الذين يقوموا بطلب إجراء الاحتجاز قبل المحاكمة بأن يكون هذا الإجراء هو آخر خيار لهم، سن تشريعات قانونية بديلة للاحتجاز قبل المحاكمة.

◀ الاستثمار الاستراتيجي في المراحل الأولية، تحديدا في مرحلة الاحتجاز ما قبل التقديم للمحاكمة في عملية العدالة الجنائية، من اجل تحسين وتطوير النظام. التأكد من توفير الموارد الكافية لتجنب التأخير والاحتجاز المفرط - على سبيل المثال، من خلال توفير إجراءات لتبني المحاكم عندما يتم احتجاز المتهمين لفترات طويلة أو مبالغ فيها وتقديم الدعم لبدائل عملية الاحتجاز قبل المحاكمة.

◀ تطوير استراتيجية وطنية مستدامة للحد من عمليات الاحتجاز قبل المحاكمة واعتبارها كخيار استثنائي فقط. يجب على هذه الاستراتيجية ان تشمل التعاون بين أجهزة العدالة الجنائية بما في ذلك السلطات القضائية والمهن القانونية وكذلك مع منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.

الى ممارسي العدالة الجنائية والمسؤولين:

◀ تطوير تنسيق الجهود ما بين الهيئات لمراجعة نقاط الضعف والتحديات المتعلقة بممارسات العدالة للاحتجاز قبل المحاكمة باستمرار، ويجب ان تحدد هذه الجهود بشكل مشترك ومن ثم معالجتها بصورة جماعية على كل من المستوى المحلي والوطني والاقليمي.

◀ تطوير إمكانيات جمع البيانات لضمان استمرار الحصول على المعلومات المتعلقة بأداء نظام العدالة الجنائية خلال مرحلة ما قبل المحاكمة، لأغراض العمل اليومي وأغراض التخطيط الاستراتيجي والتقييم.

◀ التعاون مع منظمات المجتمع المدني لتحسين الخدمات المقدمة مباشرة للمحتجزين قبل المحاكمة - إلى كل من المحتجزين ما قبل المحاكمة ووكالات العدالة الجنائية، في الحالات التي تكون فيها الدولة غير قادرة على القيام بذلك او تكون قد اختارت عدم توفير مثل هذه الخدمات.